الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

أقتراح لمعالجة البطالة

ورقه مقدمة من
محمـــود ســـعيد
نائب وزير المالية سابقاً

من لا يملك قوته تتلاشى كل قدراته

لاشك أن هناك تحديات تواجه مصر فى وقتنا الحالى ، وقد اختلف المصريون متخصصين ، ومفكرين فى أسبابها ولكنهم اتفقوا جميعاً على ضرورة مواجهتها ، واختلفوا أيضاً فى أساليب العلاج ونوعه وحجم جرعاته والتدرج والسرعة فى حقن ما وصلوا إليه من دواء .

ومع عظمة التحديات التى تواجهنا ، إلا أنه لا يمكن أن ننكر بعض النتائج المبشرة التى أسفرت عنها خطة الاصلاح الاقتصادى التى بدأت منذ أكثر من عشر سنوات بتفكير ذاتى من السلطات التنفيذية أو بقبول لنصائح صندوق النقد الدولى .

وأخطر ظواهر التحديات هى البطالة بكل أنواعها والارتفاع الرهيب فى أسعار سلع المعيشة اليومية خصوصاً أسعار الغذاء ، وهاتان ظاهرتان لا يمكن للمواطن أن يتحمل أوزارها سنوات طوال ولا يمكنه أن ينتظر الى أن تفرج الخطط عن حل لهما دون أن يتسرب لنفسه الضجر والمرارة واليأس وبالتالى إضمحلال الولاء لوطنه وبث كل قدراته وكيانه فيه ..

إن مشكلة البطالة وإرتفاع أسعار الغذاء بالذات تكمن إيجازاً فى نقص الاستثمارات وانخفاض الإنتاج مع مشاكل أخرى فى التكنولوجيا والتخزين والتسويق وتلاعب تجار الجملة المستغلين .. الخ .

إننا نستورد سنوياً من الأغذية الضرورية المختلفة ما تزيد قيمته على ١٢ مليار دولار (حوالى ٣٧ مليون جنيه) ونصدر ما لا تزيد قيمته عن ٢ مليار دولار أى حوالى ٧ مليار جنيه (بخلاف المنتجات البترولية) ، مما أدى إلى اختلال كبير فى الميزان التجارى .

وقد شاع فى الفترة الأخيرة فكرة تشجيع التصدير كمخرج لعلاج المشكلة ولذلك وضعت الحكومة الخطة لتصل بأرقام الصتدير الى ١٠ مليون دولار خلال خمسة سنوات - وبات الاعتقاد عند المتخصص وغير المتخصص أنه لا حل الا بزيادة الصادرات ، غير أن ظلال من الشك تجتاح إمكانية تحقيق زيادة مناسبة فى الصادرات لأسباب كثيرة أهمها :

- تحتاج أى زيادة فى الصادرات الى استيراد ما يعادل من ٤٠ إلى ٧٠٪ من المكونات أو السلع الوسيطة وذلك لإنتاج السلعة المراد تصديرها مما سيؤدى حتماً إلى بطئ علاج الخلل فى الميزان التجارى الى سنوات طويلة .

- العقبات الهائلة التى تواجه حركة التصدير من الداخل مثل : « مشاكل النقل وأسعاره - المنافسة فى الأسواق العالمية - التقدم الهائل والمستمر فى وسائل الإنتاج فى الدول الأخرى - تخلف التكنولوجيا ووسائل الإدارة المتبعة فى الداخل - طغيان الفساد والروتين .

الغير مباشرة التي لاتراعى المقدرة التكليفية للمواطن . حيث قد لاتكون عادله فى كثير من الاحيان رغم سهولة ويسر تحصيلها وانخفاض تكلفتها مقارنة بالضرائب المباشرة

٣- وقد نجحت الحكومة نجاحا ملحوظا فى زيادة حصيلة الضرائب المباشرة والغير مباشره ونلمس ذلك من مقارنة جملة الضرائب المحصله . حيث كانت في سنة ١٩٨٩/٨٨ م . مبلغ وقدره ٩٨٧٦ مليون جنيه ثم ارتفعت في سنة ١٩٩٣/٩٢م . الى مبلغ وقدره ٢٧٦٣٨ مليون جنيه ممثله في الجدول التفصيلى المرفق رقم (١).

٤- وبمقارنة هذا الدخل من الضرائب في سنة ١٩٩٣/٩٢ والبالغ جملته ٢٧٦٣٨ مليون جنيه بمجموع ماحصلته الدولة من أهم قطاعاتها والتي بلغ مجموعها ٥٢١٤٥ مليون جنيها نجد أن حصيلة الضرائب وحدها تمثل ٥٣٪ من مجموع حصيلة القطاعات الاقتصادية المختلفة والمؤثرة في الناتج المحلى العام .

ولمزيد من التفصيل مرفق الجدول رقم (٢) يوضح اجمالى ايرادات القطاعات الاقتصادية المختلفة من سلعيه وخدمات انتاجية وخدمات اجتماعية مقارنة بالمحصل من الضرائب مع ايضاح بذات الجدول ماتشمله نوعيات ايرادات تلك القطاعات المختلفة .

عرض لاقتصاديات الموارد الضريبية

١- حتى نلمس الاثار الضريبية على قدراتنا التنافسية التى لاشك أن الضرائب واعبائها من الاركان المؤثرة بشكل مباشر على المقدره التنافسية لاقتصادنا المصرى ... فإن جميع أنواع الضرائب المباشرة منها والغير مباشرة - هى تكلفة تؤخذ في الحسبان منذ البدء في التفكير في الاستثمار .. كبر المشروع أو صغر .. وعلي هذا ومن منطلق فكر المستثمر الذى يشارك في دفع عجلة التنمية وزيادة الاستثمار ويخلق فرص عمل جديده . نجد أنه لزاما علينا أن نضع الضرائب ونظامها واعبائها موضع تقدير لتحقيق الهدف منها فى دفع هذه الامور الثلاثة مع الحرص علي الجانب الاسمى منها وهو العدالة الاجتماعية وتحقيق الحصيله الملائمه ..

٢- وبالرجوع الي الارقام التي ذكرناها في المقدمه ومقارناتها نضيف أيضا حصيلة الضرائب فى سنة ١٩٩٣/٩٢م . مثلا والتى بلغت أكثر من ٢٧ مليار جنيه مصرى منها ١١ مليار جنيه ضرائب مباشرة تمثل ٥ر٤٢٪ من مجموع الضرائب ، ١٦ مليار جنيه ضرائب غير مباشرة تمثل ٥ر٥٧٪ من مجموع الضرائب ومقدم من هذا البحث الجدول رقم (٣) يبين

مقارنة بين نسبة بعض بنود الضرائب المباشرة وغير المباشرة الي مجموع الضرائب وكذلك نسبة نفس البنود ومقارنتها بحصيلة الدوله من القطاعات الاقتصادية المختلفة المؤثرة في الناتج المحلي العام في سنة ١٩٩٣/٩٢ .

٣- وماسبق من أرقام واحصائيات يؤكد أهمية وضرورة دفع القطاع الخاص بخطى سريعه وزيادة حصته في اجمالي الناتج القومى .. ومما لاشك فيه أن السياسه الضريبية هى من الاسباب الجوهرية في دفع القطاع الخاص للمساهمة بالدخول في استثمارات تزيد من الدخل القومي وتزيد من قدرته التنافسية لتحقيق نمو متواصل وسريع .

٤- ولابد أن نذكر هنا ماحققته الدوله من نجاح في سياستها للاصلاح الاقتصادي مما أدى الى تناقص في عجز الموازنة العامه وانخفاض معدل التضخم مع استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى أمام العملات الاجنبية .

ومن أركان هذا النجاح وخاصة عجز الموازنة هو زيادة حصيلة الضرائب حيث أمكن تحقيق زيادة ملحوظة في جملة الايرادات الضريبية فارتفعت من مبلغ ٩٨٧٦ مليون جنيه في سنة ١٩٨٩/٨٨. الي مبلغ ٢٧٦٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٣/٩٢م. (مرفق رقم ١).

٥- وأن كانت زيادة حصيلة الضرائب قد ساهمت بشكل ملحوظ فى تغطية جزء من عجز الموازنه العامة .. الا أننا يجب أن تكون لنا وقفه هنا فى الآثار السلبية التي كان يمكن تجنبها آزاء هدف آخر آسمى وبعيد المدى وهو مايترتب من زيادة الحصيلة الضريبية الناتجه من زيادة العبء الضريبى على القوى الراغبه في الاستثمار الجديد أو زيادة الاستثمارات القائمة من جنوح أو هروب أو تحجيم بالاضافه الى مايترتب عليه من ضعف أمام قدرات تنافسية أخرى دوليه تساعد مستثمريها علي خفض تكاليف انتاجها في اعبائها الضريبية أو اعفائها من ظروف تساعدها علي تنافس غيرها بكل وسائل التنافس .

٦- لاشك أيضا أن العبء الضريبى والايرادات السياديه الاخري مقارنا بالناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال السنوات الاخيره أخذا في الازدياد بشكل ملحوظ .. حيث كانت نسبة الاقتطاع الضريبى في سنة ١٩٩٢/٩١. هى ١٨ر٦٪ ارتفعت الى ٢١ر٨٪ في سنة ١٩٩٣/٩٢ . واذا قارنا ذلك ببعض دول أخرى . نجد أن نسبة الاقتطاع الضريبى في الدول المتقدمة تزيد عن نسبتها لدينا بينما تقل نسبة الاقتطاع الضريبى فى الدول التى هى فى طور التقدم عن نسبتها لدينا وذلك حسب ماهو موضح فيما بعد :-

دول متقدمه		دول فى طور التقدم	
امريكا	٣٤٪	اندونسيا	١٣٪
انجلترا	٣٥٪	ماليزيا	٢٠٪
فرنسا	٤٤٪	كوريا الجنوبية	١٥٪

ومن ذلك يتضح أن نسبة الاقتطاع الضريبى في مصر مرتفعه نسبيا خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار أن متوسط دخل الفرد في مصر مازال منخفضا بشكل ملموس عن نظيره فى الدول موضوع المقارنه .

٧- ومن الامور الهامه التي لابد من ذكرها هو نجاح وزارة المالية باجنحتها المختلفة من مصالح مشرفه على تطبيق نظامنا الضريبى في سياسة جديده من المصالحة بينهاوبين دافعى الضريبه وذلك بإرساء قواعد الثقة بينها . وكذلك الاجهاز على كافة المتأخرات من اجراءات حتى آخر سنة ضريبية .. نرى أنها كانت من الاسباب الجوهرية في زيادة الحصيلة بالاضافة الى ما استحدث من عناصر ربط بين مصلحة الضرائب العامه ومصلحة ضرائب المبيعات كنوع من أنواع الحصر وتضييق الخناق على من تسول له نفسه بالتهرب الضريبى .. مما كان له أثره أيضا علي زيادة الموارد من قضايا التهرب الضريبى .

٨- واذا كنا تعرضنا هنا الي موضوع التهرب الضريبى .. فإنه لاشك أن نوضح بأن العبء الضريبى الزائد بالاضافة الي أنه مانع للاستثمار فأنه أيضا مؤديا الى تهرب ضريبي وخاصة فى مجال بعض الممولين وليس جميعهم ويظهر ذلك جليا وواضحا من ضعف الايرادات من الضرائب علي الارباح التجارية والصناعية (أفراد وشركات أشخاص) بلغت ٩٦٨ر٨ مليون جنيه ومن الضرائب علي المهن الحره ٦٥ر٤ مليون جنيه في سنة ١٩٩٣/٩٢م .. رغم وصول عدد الممولين الذين تم حصرهم الي حوالي ٤ مليار ممول ..

٩- وهذا الامر لابد وأن يجعلنا لنعيد التفكير في جدوى العبء الضريبى الزائد واقتصادياته ولننظر هنا الى نظرة مقارنه باعباء ممولى ومستثمرى مصر ببعض الدول الأخرى وذلك على النحو التالى :-

الدولة	العبء
امريكا	شرائح مابين ١٥٪ الى ٣٨٪
فرنسا	٣٣٪
انجلترا	٣٠٪
أندونسيا	شرائح بين ١٥٪ و ٣٥٪
ماليزيا	٣٢٪
مصر شرائح تصل الى	٥٠٪ بما فى ذلك ضريبة تنمية الموارد

ومن هنا يتضح مدى الزيادة غير العاديه في العبء الضريبي علي الدخول وذلك بخلاف مايتحمله الفرد من ضرائب ورسوم أخرى مما يجعلنا بالمطالبة بأعادة النظر في تخفيف العبء الضريبى بما يجاوز $\frac{1}{3}$ الدخل بشكل عام أى أن المواطن لايتحمل بأكثر من $\frac{1}{3}$ دخله كضرائب ورسوم وغيرها ..

١٠- واذا كنا تعرضنا هنا الى مايتحمله المستثمر من أعباء ضريبية مباشره ولانود الدخول فى بعض أنواع الضرائب الأخرى كالضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وضرائب الدمغة والرسوم الاخرى .. الا أن هناك نوع آخر من الضرائب الذى أدخله المشروع فى مصر .. وهو الضريبة النسبيه على رأس المال ..

وهذه الضريبه رغم أنها لاتمثل حجما مؤثرا في موارد الدوله بصفة عامة - وفي موارد الضرائب بصفه خاصه .. الا أننا نرى أنها نوع من أنواع المصادرة لرأس المال .. أولا لضخامة سعرها وعبئها .. وثانيا لانها تؤخذ على رأس المال من تاريخ الموافقة على قيام الشركة .. حتى لو لم تعمل أو تزاول النشاط فإن الضريبه هذه تستحق وتقتطع بواقع ٢ر١٪ من رأس المال من تاريخ موافقة الجهات الادارية علي قيام الشركة ..

وان كان هنا في سبيل تشجيع قيام شركات اموال .. ولتوسيع قاعدة تداول الاسهم في البورصات .. ولتشجيع رجال الاعمال لتأسيس شركات أموال علي نطاق واسع ولمزيد من قدرة تنافسية مع الغير ليس محليا .. بل دوليا .. اليس لنا أن نعيد التفكير فى مثل هذه الضريبه التي تعتبر مصادرة لرأس المال ..

١١-من الامور الهامة في السياسة الاقتصادية التى تنبع منها السياسة الضريبيه - موضوع الاعفاءات .. وهى التى سارت الدوله فيها بشكل تنظيمى مؤثر على دفع عجلة التنمية وزيادة الاستثمار وذلك بوضعها نصوص خاصة بالاعفاءات في داخل قوانين الضرائب أو فى قوانين خاصه مكمله للاعفاءات منها علي سبيل المثال الاعفاءات على الانشطه السياحية واعفاءات الاستثمارات الجديدة واعفاءات المدن الجديدة والمدن الحره واعفاءات الشركات الصناعية بشروط خاصه واعفاءات محدوده للتصدير ..

وأنى أرى أن الدولة قد حققت كل نجاح فى مثل هذه الاعفاءات التى لاشك أنها كان لها أثرها الكبير في تنمية المجتمع بصفه عامه وتنمية المجتمعات الجديده بصفة خاصه وزيادة الاستثمارات في بعض الانشطة كالسياحة وغيرها .. مما خلق فرص عمل جديدة عادت علي الدولة بزيادة في الناتج القومى ومنها زيادة حصيلة الضرائب بعد انتهاء سنوات الاعفاء التى بدأت بشائرها تدخل فى حصيلة السنوات الحاليه ..

وأنى لا أشارك بعض الاراء التى تنادى بترشيد الاعفاءات - التى تبدو في ظاهرها حسن نوايا من ينادوا بهذا الرأى لصالح الخزانة ..

واذا كانت الاعفاءات التى أستقر عليها المشروع والمستثمر أصبحت هى خلاصة تجارب سنوات عديدة بدأت من أوائل السبعينات وحتى الان - أى ربع قرن . وقد استقرت لدى المستثمر المصرى والاجنبى . فكيف لنا أن نقلب موازين هؤلاء الذين أقاموا أو يريدون أن يقيموا مشروعات واستثمارات جميعها تسعى لقدرة تنافسية لتواجه متغيرات دوليه وتكتلات اقتصادية نحن فى أشد الحاجه الى مواجهتها والوقوف أمامها بأمور كثيرة وليكن منها أحد أركانها العبء الضريبى .. وأن كنا فى سبيل التفكير لزيادة القدرة التنافسية . فأننا لابد أن نبعد من فكرنا ومن حواراتنا لفظ (ترشيد الاعفاءات) باعتباره لفظا منفرداً للاستثمار وللمستثمرين ..

وانما علينا أن نفكر بوضوح وبأمانه صادقة على تخفيف العبء الضريبى على المصدرين .. ايا كانوا .. منتجين أو وسطاء أو تجار وذلك تحقيقا لغرض أسمى ..

هذا وأن ماتضمنه التعديل الضريبى الاخير في نطاق الضريبه الموحده المعدل للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١م . لم يصل في اعفاءته الخاصه بالتصدير الى تحقيق الهدف المرجو فى تشجيع هذا النشاط - وهو التصدير - الذى نرى أنه من الامور التى لها أكبر الأثر علي دفع عجلة النمو فى وقت سريع ..

الخلاصة والتوصيات

نخلص من بحثنا المختصر الذى يهدف الي :-

أ - دفع عجلة النمو

ب - مزيد من الاستثمار

جـ - خلق فرص عمل

وذلك الى عدة توصيات نوجزها في الاتى :

- اعادة النظر في تخفيف العبء الضريبى بما لايجاوز $\frac{1}{3}$ دخل الفرد .
- اعادة النظر فى الغاء الضريبة النسبية على رأس المال .
- اعادة النظر في اعفاءات كاملة للمصدرين .

والله ولى التوفيق

جداول تحليليه

جدول رقم (١) : مقارنة الضرائب المحصلة في سنتى ١٩٩٢/٩١م ، ١٩٩٣/٩٢م

جدول رقم (٢) : الضرائب المحصله سنة ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بالمحصل من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

جدول رقم (٣) : الضرائب المحصلة في سنة ١٩٩٣/٩٢ مقارنة للناتج المحلى العام .

جدول رقم (١)

" مقارنة الضرائب المحصلة "
في سنتي ١٩٦١ / ١٩٦٢م ، ١٩٦٢/١٩٦٣م

الضريبة	٦٢/٦١ بالمليون جنيه	٦٣/٦٢ بالمليون جنيه	نسبة الزيادة تقريبا ٪
ضريبة الدمغة	١٨٠٤	٢٠١١	١٥ر١٠
الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة	١١١٩	١٥٣٣	٣٧ر١٠
الضريبة على المرتبات	٥٢٠	٦١٢	١٧ر٥٠
الضريبة على المهن الحرة	٥٦	٦٥	١٠ر٢٠
الضريبة العامة على الدخل	١١٨	١٩٢	١٨ر٠٠
الضريبة على ارباح شركات الاموال	٧٠٥٤	٨١٨٠	١٦ر٠٠
الضرائب المباشرة	٩٨٤١	١١٧٦٧	١٩ر٢٥
الضرائب الغير مباشرة	١٤٣٤٦	١٥٩١١	١١ر٠٠
اجمالي الضريبة المحصلة	٢٤١٨٧	٢٧٦٧٨	١٤ر٣٠

جـدول رقـم (٢)

الضرائـب المحصلـه سنـة ١٩٩٢ / ١٩٩٣
مقارنه بالمحصل من القطاعات الاقتصادية المختلفـه

بنود الضرائـب	المحصـل	القطاعات الاقتصاديه	الايرادات	الفـرق
الضرائب المباشرة وغيـر المباشـره	٢٧٦٣٨	القطاعات السلعيه	٢٤٨٥٦	٢٧٨٢
الضرائب المباشره وغيـر المباشـره	١٢٦٣٨	الخدمات الانتاجيه والخدمات الاجتماعيـه	٢٧٢٨٩	٣٤٩

- القطاع السلعـي :-

الزراعة - الصناعة والتعدين - البترول ومنتجاته - الكهرباء - التشييد والبناء ...

- قطاع الخدمات الانتاجيـه :-

النقل والمواصلات - قناة السويس - التجاره - المال - التامين - المطاعم والفنادق ...

- قطاع الخدمات الاجتماعيـه :-

الملكية العقاريه - المرافق العامه - التأمينات الاجتماعيه - الخدمات الحكوميه - الخدمات الشخصيه ....

جدول رقـــم (٣)

الضرائب المحصلة فى سنة ١٩٩٢ / ١٩٩٣م .

مقارنة للناتج المحلى العام

" القيمة بالمليون جنيه "

البند الضريبى	القيمه المحصله	النسبه الى اجمالى الضرائب ٪	المقارنه مع اجمالى الناتج المحلى للعام
الضريبه على ارباح شركات الاموال	٨١٨٠	٢٩,٥٠	١٥,٦٠
الضريبه العامه على المبيعات	٧١٤٠	٢٥,٧٥	١٣,٧٠
الضريبه على الجمارك	٤٧٥٨	١٧,٥٠	٩,١٠
الضريبه على الدمغه (٢٩ نوع)	٢٠٦٦	٧,٥٠	٤,٠٠
الاتاوات والرسوم (١٢ بنـــد يتضمن ٢٧ نوع)	١٩٤٥	٧,٢٥	٣,٧٠
الضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنقـــوله .	١٥٣٣	٥,٥٠	٢,٩٠
اخـــرى	٢٠١٦	٧,٠٠	٤,٠٠
الاجمالـــى	٢٧٦٣٨	١٠٠,٠٠	٥٣,٠٠